اقتصاد السوق الاجتماعى

محمد سلماوى

msalmawy@gmail.com

لقد كانت العدالة الاجتماعية من أهم الشعارات التى ارتفعت فى ميدان التحرير طوال أيام الثورة، ولما كانت الاشتراكية قد سقطت فى العالم كله مع انهيار الأنظمة التى تبنتها فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية، فقد أصبح اقتصاد السوق هو الطريق الوحيد للتنمية، فهل يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نظام اقتصاد السوق؟ لقد ارتبطت العدالة الاجتماعية فى الفكر الاقتصادى لزمن طويل بالاقتصاد المركزى الموجه، وكانت هى الدافع وراء تبنى الكثير من دول العالم النامى بعد استقلالها للاقتصاد الاشتراكى ردا على الاستغلال الذى عانت منه فى ظل الاستعمار، والتبعية للدول الرأسمالية.

لكن الحقيقة أن الاشتراكية لم تسقط وحدها وانما سقطت أيضا الرأسمالية بمعناها الكلاسيكى القديم، وما نراه منها اليوم أصبح هدفا للاحتجاجات الشعبية التى شاهدناها فى الأسابيع القليلة الماضية فى ٢٨ دولة أوروبية وفى عدة ولايات أمريكية، والتى جسدتها حركة «احتلوا وول ستريت» فى الولايات المتحدة.

ولقد شاركت فى الأسبوع الماضى فى ورشة عصف ذهنى حول هذا الموضوع، أقامته مؤسسة كونراد اندناور الألمانية فى مقرها الايطالى والكائن بمنزل صيفى كان يملكه أول مستشار لألمانيا بعد الحرب صار الآن ملكا للمؤسسة التى تحمل اسمه.

والحقيقة أن ألمانيا كانت سباقة بين الدول الرأسمالية فى الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، خاصة بعد سقوط جمهورية «فايمار» التى أوصلت الاقتصاد الألمانى الى وضع يشبه الى حد كبير ما وصلنا إليه فى ظل نظامنا السابق من سيطرة للدولة وتفشى للرأسمالية المتوحشة، وما يؤدى إليه مثل هذا الوضع من فساد اقتصادى وسياسي.

وهكذا كان على ألمانيا إصلاح ذلك الوضع دون أن تلجأ للبديل الآخر، الذى كان لايزال متاحا فى ذلك الوقت وهو الاشتراكية المطبقة فى الشطر الآخر من البلاد وهو ألمانيا الشرقية.

وقد كان الفريد موللر أرماك المفكر الاقتصادى الكبير والأستاذ الجامعى هو صاحب الحل حيث ابتدع نوعا آخر من الاقتصاد حقق نجاحا فى ألمانيا الرأسمالية، لأنه يجمع بين مزايا الاقتصاد الحر الذى يعتمد على آليات السوق والمبادرة الفردية ويحترم الملكية الخاصة لكنه فى نفس الوقت يمنح الدولة سلطات لم تنص عليها الرأسمالية التقليدية، كما وصفها آدام سميث، وهى سلطات تضمن المصالح الاجتماعية لطبقات الشعب الكادحة وتؤكد مبدأ تكافؤ الفرص وتسمح بالدعم الموجه لهذه الطبقات ليس للشعب كله بلا تمييز بين من يحتاجونه ومن لا يحتاجونه، وكان اسم هذا الاقتصاد هو اقتصاد السوق الاجتماعى teklraM laicoS ymonocE

إن مثل هذا النوع من الاقتصاد والذى يأخذ فى حسبانه البعد الاجتماعى الذى تميز به الفكر الاشتراكى برغم انتشاره فى الكثير من الدول الأوروبية بدرجات متفاوتة، يتناقض تماما من الفكر الاقتصادى الأنجلوساكسونى الذ ساد طوال القرنين الـ ١٨ والـ١٩ فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة والذى لا يجيز تدخل الدولة حتى لو كان لضمان التكافل الاقتصادى فى المجتمع.

وقد وصف موللر أرماك الذى يعتبر أبواقتصاد السوق الاجتماعي، هذا النوع من الاقتصاد بأنه «يجمع فى آن واحد بين حرية السوق والتنمية الاجتماعية المتكافئة»، وهو فى رأى الاقتصاديين ليس اقتصادا مختلطا وانما هو مدرسة قائمة بذاتها تجمع مزايا الرأسمالية والاشتراكية فى منظومة فكرية واحدة.

وقد كان من أهم ما قدم فى جلسات الورشة الفكرية المذكورة، التى جرت فى مكان فريد على شاطئ بحيرة «كومو» الخلابة فى شمال ايطاليا والتى جمعت بين مشاركين من كل من مصر وألمانيا، ذلك البحث المثير للاهتمام الذى قدمه استاذ ألمانى زائر فى الجامعات الأمريكية هو ماركوس ماركتانر الذى أرجع فيه الأصول الفكرية لاقتصاد السوق الاجتماعى ليس فقط لأبيه الحديث فى أواسط القرن العشرين ألفريد موللر أرماك، وانما إلى أول من قرن الفكر الاقتصادى بالبعد الاجتماعى وهو المفكر العربى ابن خلدون قبل ذلك بخمسة قرون.

وقد أوضح ماركتانر فى بحثه الشيق كيف ضمن ابن خلدون «مقدمته» الشهيرة التى كتبها فى خمسة أشهر، نظريته فى رخاء الأمم لكنه قرن فيها بين البعدين الاقتصادى والاجتماعي، ونص على ضرورة الالتزام بما سماه «العدل» وهو ما أصبح يعرف فى الفكر الحديث بالعدالة الاجتماعية، وقال ابن خلدون إنه بدون عمل الحاكم على تحقيق العدل بين الناس تحدث الاضطرابات وهو ما يعطل ذلك التقدم، وأوضح البحث إيمان ابن خلدون بأن التقدم لايمكن أن يتحقق بدون «العدل» الذى هو من أهم القيم الإسلامية.

إن «مقدمة» ابن خلدون (نحو ١٥٠٠ صفحة) تقدم لنا - فيما تقدم - قراءة تحليلية لأسباب انهيار الأنظمة الحاكمة والتى ينخر فيها الفساد باستمرارها فى الحكم من جيل الى جيل، كما تلقى الضوء من منظوره فى القرن الـ ١٤ على أسباب سقوط النظام السابق فى مصر الذى انشغل بتحقيق معدلات النمو الاقتصادى متجاهلا البعد الاجتماعي، ولم يكن تدخل الدولة إلا لمصلحة فئة المستفيدين من ارتباطهم بالدائرة الحاكمة والذين طبقوا نوعا من الرأسمالية المستغلة التى تصوروا أنها ما ينادى به العالم بعد انهيار البديل الاشتراكي، بينما الاقتصادات الرشيدة فى الغرب يتزايد التزامها من يوم الى يوم بضمان العدالة الاجتماعية، من خلال اقتصاد السوق الاجتماعى الذى نرجعه لمفكريهم الاقتصاديين فى أواسط القرن لـ ٢٠ ويرجعونه هم لأجدادنا العظام قبل ذلك بخمسة قرون.

فهل نجد فى اقتصاد السوق الاجتماعى الحل الذى يخرجنا من الأزمة الاقتصادية الحالية فنبقى على الاقتصاد الحر الذى لم يعد له بديل فى العالم والذى وحده يأتى لنا بالاستثمارات الدولية، ونبقى أيضا على العدالة الاجتماعية التى نادت بها الثورة والتى أشار ابن خلدون أنه بدونها تنهار الأمم؟!